العرب
الأحد 2020/02/23
السنة 42 العدد 11626

السراج يستدعي التدخل الخارجي بدل تطويقه

حكومة الوفاق تطلب من واشنطن إقامة قاعدة عسكرية في ليبيا

أعلن ما يسمى المجلس الأعلى للدولة الليبية التابع لحكومة الوفاق السبت، انسحابه من مفاوضات جنيف الهادفة إلى وقف إطلاق النار، التي استؤنفت الجمعة، معتبرا أن اشتراط قائد الجيش الوطني الليبي خليفة حفتر خروج القوات التركية من ليبيا مطلب تعجيزي، فيما كشفت تقارير إعلامية أن الحكومة المحاصرة في طرابلس طلبت من واشنطن تركيز قاعدة عسكرية في ليبيا.

دعم شعبي للجيش الليبي

طرابلس - دعا وزير الداخلية في حكومة الوفاق الليبية، فتحي باشاغا، الولايات المتحدة إلى إقامة قاعدة في بلاده من أجل "التصدي لتوسع النفوذ الروسي في أفريقيا"، في وقت يعمل فيه الجيش الوطني الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر على مواجهة التدخلات الخارجية المباشرة في ليبيا وعلى رأسها التدخل العسكري التركي.

وأضاف باشاغا أن حكومته اقترحت استضافة قاعدة بعد أن وضع وزير الدفاع الأميركي، مارك إسبر، خططا لتقليص الوجود العسكري لبلاده في القارة وإعادة التركيز على نشر القوات عالميا لمواجهة روسيا والصين.

وتابع في تصريحات لوكالة بلومبرغ "إعادة الانتشار غير واضحة بالنسبة إلينا، لكننا نأمل أن تشمل إعادة الانتشار ليبيا لكي لا تترك الولايات المتحدة الساحة لروسيا لكي تستغلها".

محمد معزب

شرط حفتر انسحاب القوات التركية من ليبيا تعجيزي

غسان سلامة

شروط المشير خليفة حفتر لوقف إطلاق النار مقبولة

وتفند دعوة قوات أجنبية إلى التمركز داخل التراب الليبي مزاعم حكومة الوفاق بشأن دفاعها عن وحدة الأراضي الليبية، فيما يؤكد متابعون أن هم فايز السراج والمحيطين به البقاء في السلطة حتى لو تطلب الأمر "رهن ثروات ليبيا".

ويرى هؤلاء أن حكومة الوفاق المحاصرة في العاصمة طرابلس اقتنعت مؤخرا بضعف تعويلها على الحلول الدبلوماسية وفشل مراهنتها على اصطفاف دولي خلفها لتمر مباشرة إلى المزيد من تأزيم الأوضاع داخل ليبيا عبر تحويلها إلى ساحة لتصفية الحسابات بين واشنطن وموسكو.

وأشارت مصادر دبلوماسية إلى أن حكومة الوفاق عرضت تكفّلها بجميع مصاريف تشييد القاعدة الأميركية، فيما يعاني الشعب الليبي من نقص فادح في الخدمات الاجتماعية وحتى المالية.

ويبدد فايز السراج ثروات ليبيا لتحصين ميليشياته المحاصرة في العاصمة، فبعد ضخّه لـ4 مليارات دولار في البنك المركزي التركي للمزيد من استجلاب المرتزقة السوريين، يقدّم الآن إغراءات لتركيز قاعدة عسكرية أميركية كلفتها مليارات الدولارات حسب خبراء عسكريين.

والسبت، أعلن ما يسمى المجلس الأعلى للدولة الليبية تعليق مشاركته في محادثات جنيف السياسية المقررة في 26 فبراير الجاري، في وقت قال فيه المبعوث الأممي إلى ليبيا غسان سلامة إن مسار المفاوضات العسكرية بين الفرقاء الليبيين يحقق تقدما.

وقال عضو المجلس أبوالقاسم دبرز لقناة فبراير المحلية إن المجلس صوّت السبت بالأغلبية على عدم الذهاب إلى جنيف، إلى حين تحقيق تقدم في المسار العسكري "5+5".

ووصف عضو المجلس محمد معزب شروط المشير خليفة حفتر لوقف إطلاق النار –ومطالبته بانسحاب القوات التركية– بـ"التعجيزية"، فيما قال المبعوث الأممي إلى ليبيا غسان سلامة بأن الشروط "مقبولة".

وتضم اجتماعات اللجنة العسكرية في جنيف 5 أعضاء من الحكومة و5 آخرين من طرف الجيش الوطني الليبي. ويشكل عمل هذه اللجنة أحد المسارات الثلاثة التي تعمل عليها الأمم المتحدة إلى جانب المسارين الاقتصادي والسياسي لحل الأزمة الليبية.

وقال مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى ليبيا الجمعة إن محادثات وقف إطلاق النار بين الطرفين المتحاربين تسير في "الاتجاه الصحيح" وأنه "يواجه عقبات" تتعلق بانتهاكات حظر الأسلحة والهدنة التي أُعلنت الشهر الماضي، وذلك قبل إعلان حكومة الوفاق الانسحاب من المفاوضات السبت.

وأضاف سلامة في مقابلة خلال استراحة من المحادثات العسكرية في جنيف الجمعة والتي استؤنفت بعدما انسحبت منها حكومة الوفاق في وقت سابق "المسألة ليست أن طرفا عاد. المسألة أن طرفا عاد بنيّة المضي قدما، وهذا أمر مختلف... هل نمضي في الاتجاه الصحيح؟ قناعتي أننا كذلك".

وإثر سؤاله عن شروط المشير حفتر لوقف إطلاق النار وعما إذا كان الطرف الآخر مستعدا لقبول هذه المطالب، قال "أعتقد أن هذه المطالب معقولة وأعتقد أن الطرف الآخر يراها معقولة أيضا. السؤال الآن هو متى وما هو المقابل؟ هذا هو التفاوض".

ولا تعتبر الأمم المتحدة التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار "شرطا مسبقا" لإعادة إطلاق الحوار السياسي بين الطرفين الليبيين في جنيف في 26 فبراير، إلا أن الهدنة ومنذ دخولها حيّز التنفيذ تشهد خروقات متكررة، كما أن تدفق الأسلحة إلى ليبيا لا يزال مستمرا.

ويتهم حفتر الرئيس التركي رجب طيب أردوغان وحليفه فايز السراج بعدم احترام التعهدات المنبثقة عن مؤتمر دولي عقد مطلع العام في برلين تعهدت خلاله الأسرة الدولية بعدم التدخل في النزاع الليبي.

وقال قائد الجيش الوطني الليبي الجمعة، إن "مفاوضات جنيف لن تفضي إلى نتيجة إلا إذا انسحب المرتزقة الأتراك والسوريون وتوقفت تركيا عن تسليم أسلحة لطرابلس وتمت تصفية الجماعات الإرهابية".

وأكد رجل ليبيا القوي "في حال لم تتوصل مفاوضات جنيف إلى إرساء السلام والأمن في البلاد ولم يعد المرتزقة من حيث أتوا عندها ستقوم القوات المسلحة بواجبها الدستوري للدفاع عن البلاد من الغزاة الأتراك – العثمانيين".

ويدعم الرئيس التركي السراج الذي وقع معه في نوفمبر 2019 اتفاقيات تعاون عسكري وأمني وبحري. والتقى الرجلان الخميس في إسطنبول.

وبالتزامن مع اتباع المسارات الأممية الهادفة إلى الحل السلمي في ليبيا، يحتفظ الجيش الوطني الليبي بحقه في استخدام القوة العسكرية لتحرير طرابلس من الميليشيات والمرتزقة.

وقال قائد الجيش الوطني الليبي "كما قلنا سابقا، فإن صبرنا بدأ ينفد حيال الخرق المتكرر للهدنة من قبل عصابات ومرتزقة أردوغان والسراج وعدم الوفاء بتعهدات برلين. والقوات المسلحة تقيّم الوضع بطرابلس وتتواصل مع كل الأطراف الدولية وهي جاهزة لكل الاحتمالات ما لم يقم المجتمع الدولي ودول (مؤتمر) برلين بتحمل مسؤولياتهما تجاه الاحتلال التركي لبلادنا".

وشدد "على الأمم المتحدة ومجلس الأمن ودول مؤتمر برلين تحمل مسؤولياتها في وقف تدفق المرتزقة السوريين والأتراك والأسلحة المختلفة التي تنقل يوميا لطرابلس عبر تركيا أمام العالم أجمع دون رادع وفي خرق وتنصل لأردوغان والسراج من التزاماتهما ببرلين ولا يمكننا أن نظل مكتوفي الأيدي".

واستطرد "فإذا لم تنجح حوارات جنيف بتحقيق الأمن والسلام لبلادنا وشعبنا ويتم إخراج المرتزقة ويعودون من حيث تم جلبهم فبكل تأكيد القوات المسلحة ستقوم بواجبها الوطني والدستوري في حماية مواطنيها وسيادة الدولة وحدودها من الغزو التركي العثماني وأطماع الواهم أردوغان في بلادنا".

حلم استرجاع الجزائريين لأموالهم المنهوبة يتبخر

صابر بليدي

الجزائر - لم تحقق تعهدات الرئيس الجزائري عبدالمجيد تبون، أي خطوة تجاه استرجاع الأموال المنهوبة من طرف لوبيات النظام السابق، حيث تراجعت رسائل التفاؤل بشكل لافت خلال الأسابيع الأخيرة، وبات أحد مطالب الانتفاضة الشعبية في البلاد محل شك، في ظل الحقائق المعلن عنها تباعا من طرف وزراء الحكومة الجديدة.

وأكد وزير الاتصال والناطق الرسمي باسم الحكومة عمار بلحيمر، أن لجنة نصبت في وزارة العدل للاضطلاع بملف الأموال المنهوبة والمحولة إلى الخارج من طرف رموز النظام السابق، وأن صعوبات حقيقية تعتري المهمة بسبب الإجراءات القضائية والدبلوماسية المعمول بها في مثل هذه الحالات.

وأوحى تصريح وزير الاتصال، بأن التعهدات المتفائلة التي أطلقها الرئيس عبدالمجيد تبون، خلال حملته الانتخابية للاستحقاق الرئاسي الذي جرى في الثاني عشر من ديسمبر الماضي، لا تعدو أن تكون مجرد ذر للرماد في العيون، قياسا بتجارب دولية وإقليمية مماثلة.

الغضب متواصل

وكان تبون قد صرح للتلفزيون الحكومي بأنه "سيستعيد الأموال المنهوبة والمهربة إلى الخارج لأنه يعرف مكانها"، ولما سئل "كيف وأين هي؟ "، شدد على ترك الأمر لنفسه، وأنه "لن يكشف عنها إذا لم يكن رئيسا في انتخابات 12 ديسمبر"، وهو ما اعتبر خطأ فادحا في حملته الدعائية، وذهب مختصون في القانون إلى "ضرورة متابعته قضائيا، لأنه يتستر على جريمة".

وما زالت الخطوات المفترضة في هذا المجال تسير ببطء ووسط تعتيم كبير، حيث لم تتسنّ معرفة الحدود التي وصلت إليها العملية إلى حد الآن، رغم مرور أكثر من شهرين على اعتلاء الرجل قصر المرادية.

وباستثناء الإجراءات التي مست ممتلكات وعقارات المسؤولين الكبار في نظام عبدالعزيز بوتفليقة ورجال المال والأعمال المحسوبين على نظامه، حيث تم الحجر عليها وعلى حساباتهم في المصارف والبنوك المحلية، خلال الأشهر الماضية، فإن الغموض ما زال يخيم على مصير الأموال المحولة إلى الخارج والمودعة في مختلف البنوك الغربية وحتى العربية.

وكانت تقارير كندية قد تحدثت في وقت سابق عن "ارتفاع وتيرة تهريب الأموال من الجزائر إلى كندا"، وتحدثت عن مبلغ 80 مليون دولار توطنت خلال أشهر مارس وأبريل ومايو الماضية في المصارف الكندية.

ولا يزال رقم الأموال المحولة إلى الخارج مجهولا لدى الرأي العام المحلي، ولا يجري الحديث إلا عن حالات جزئية، كما هو الشأن بالنسبة إلى رجل الأعمال المحبوس علي حداد، الذي حول إلى إسبانيا فقط، نحو 80 مليون دولار خلال السنوات الماضية.

وذكر مصدر مطلع لـ"العرب" أن الأسابيع التي تلت انطلاق الحراك الشعبي في البلاد، عرفت حركة تهريب كبيرة للأموال من الجزائر إلى الخارج، لاستشعار أصحابها خطر انقلاب موازين اللعبة في البلاد، وإمكانية الوصول إلى ممتلكات أصحابها إن بقيت في الجزائر.

> **باستثناء الإجراءات التي مست ممتلكات المسؤولين الكبار في النظام السابق، فإن الغموض ما زال يخيم على مصير الأموال المنهوبة**

وما زالت عملية استرجاع الأموال المنهوبة أو تلك المهربة تراوح مكانها، لاسيما بعد رفع الحجر المضروب على حسابات العديد من الشركات المملوكة لرجال الأعمال المحبوسين، وتعيين مسيرين حكوميين لإدارة تلك الشركات، بعدما تحولت إلى عبء على كاهل الدولة.

وبات المسؤولون الجزائريون يلمحون مؤخرا إلى صعوبة استعادة الأموال المهربة، مما سيزيد في حجم أزمة الثقة المستشرية بين الشارع والسلطة، ويؤجل حلم التغيير في البلاد إلى أجل غير مسمى، لاسيما في ظل حاجة البلاد إلى كل إمكانياتها المالية في الظرف الراهن لمواجهة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المعقدة.

إسبانيا تعول على الحوار لتجاوز أزمة ترسيم الحدود مع المغرب

محمد ماموني العلوي

الرباط - قالت وزيرة الخارجية الإسبانية، آرانتشا غونثاليث لايا، إنها في تواصل دائم مع الرباط حول ترسيم الحدود البحرية مع المغرب، مؤكدة أمام نواب البرلمان الإسباني أن بلدها لن يقبل بسياسة "فرض الأمر الواقع" في هذه القضية.

وأوضحت المسؤولة الإسبانية أن البلدين عبّرا عن رغبتهما في معالجة هذه المسألة عبر الحوار والتفاهم، وأنها تدرس بشكل دقيق القانونين اللذين صادق عليهما البرلمان المغربي مؤخرا بغرفتيه، مطالبة بعض الأحزاب ووسائل الإعلام بتجنب التهويل وخلق حالة من الاستنفار، لأن "المغرب يقوم بنفس ما تقوم به إسبانيا، أي إنه يستعمل القانون الدولي لتحديد حدوده البحرية".

ويرى مراقبون أن الحكومة الإسبانية تعمل على خط متوازن في هذا الملف المعقد بين متطلبات بعض الأحزاب المناوئة للحكومة المركزية في مدريد، وبين الاختيارات الاستراتيجية العليا لإسبانيا في علاقاتها مع المغرب.

وتترك هذه المقاربة مدريد مضطرة لأن تترك باب الحوار مفتوحا مع الرباط وفي نفس الوقت الظهور بوجه حازم أمام بعض الأحزاب الإسبانية وحكومة جزر الكناري.

وأكد رافائيل غارسيا بيريز، الأستاذ بجامعة سانتياغو دي كومبوستيلا، أنه ليس من الصعب التكهن بالصعوبات التي ستواجهها المفاوضات الثنائية في المستقبل عند تحديد هذه المساحات البحرية مع مراعاة أن الإجراء الوحيد المقبول للتوصل إلى اتفاق يتمثل في الحل الذي تتوصل إليه الدول المعنية بموجب القانون الدولي.

وأجرت الوزيرة الإسبانية، في أول زيارة لها إلى المغرب بعد تنصيبها، محادثات مع وزير الخارجية المغربي ناصر بوريطة، أصدرت في أعقابها تصريحات أكدت فيها أن ترسيم الحدود البحرية يجب أن يتم "في إطار اتفاق مع البلد الآخر وفي احترام لقواعد ومعايير اتفاقية الأمم المتحدة حول قانون البحار"، في حالة وقوع أيّ "تداخل" بين المجالات البحرية.

ويرى رئيس المركز المغربي للدبلوماسية الموازية وحوار الحضارات، عبدالفتاح البلعمشي، أن إسبانيا عارضت الأمر بسبب التداخل، ولم تعارض المبدأ العام الذي هو حق لكل دولة، موضحا أن المغرب تربطه بإسبانيا علاقة جوار، وهو ما يفرض إكراهات متعددة تتطلب في نفس الوقت تعاونا كبيرا، فمدريد تعوّل كثيرا على التنسيق مع الرباط في مجالات معقدة ضمنها الهجرة ومحاربة الجريمة العابرة للحدود ومكافحة الإرهاب.

ويشير مراقبون إلى أن الطريق ما زال طويلا في ترسيم الحدود البحرية بين المغرب وإسبانيا التي تتحكم في سبعة جيوب وجزء على طول الساحل المغربي، من بينه سواحل سبتة ومليلية المحتلتين. ويستبعد هؤلاء التوصل إلى توافقات سهلة حول جميع القضايا المتعلقة بالحدود البحرية، مما قد يعزز لعبة شد الحبل بين الرباط ومدريد.